● أخبار قصيرة

ألمانيا تباشر بإنشاء نظام دفاعي صاروخي جديد

أفادت وكالة الأنباء الألمانية أن إدارة الجيش الألماني باشرت أعمال البناء لنظام الدفاع الصاروخي الخاص بالكيان الصهيوني "آرو ٣" في قاعدة هولتسدورف الجوية الواقعة جنوب العاصمة برلين.

وصرح متحدث باسم المكتب الاتحادي للبنية التحتية وحماية البيئة وخدمات الجيش الألماني أن الهدف هو تحقيق القدرة التشغيلية الأولية للنظام بحلول عام ٢٠٢٥، فيما يتوقع الانتهاء من كافة أعمال البناء في هولتسدورف بحلول عام ٢٠٢٨.

وبخصوص المواقع الأخرى المخصصة لنشر نظام "آرو ٣" في ألمانيا، أوضح المتحدث أن "المواقع الشمالية تشهد حالياً إعداد الوثائق الأساسية اللازمة، وستنتقل بعدها إلى مرحلة التخطيط التفصيلي للبناء". وأضاف أنه "لم يتم بعد تحديد المواقع النهائية في جنوب البلاد".

نائب الرئيس الأمريكي: يجب ايقاف الهجرة إلى أوروبا

صرح السناتور جيه دي فانس، خلال مؤتمر المحافظين الأمريكيين في واشنطن، أن "التهديد الأكبر الذي تواجهه أوروبا والولايات المتحدة يتمثل في قادة الغرب الذين سمحوا بدخول ملايين المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم دون رقابة كافية". وأضاف فانس في كلمته: "هذه الممارسة يجب أن تتوقف. لقد توقفت هنا في الولايات المتحدة، ولكن يجب أن تتوقف أيضاً في أوروبا". تأتي تصريحات فانس وسط جدل متصاعد حول سياسات الهجرة في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث يدعو المحافظون إلى تشديد الرقابة على الحدود ووضع قيود أكثر صرامة على الهجرة.

طالبان: لسنا ملزمين بمحكمة لاهاي

صرحت حكومة طالبان في بيان لها أن النظام الحاكم في أفغانستان، باعتباره النظام الذي يحمي القيم الدينية والوطنية للأفغان، لا يعتبر نفسه ملزمًا بميثاق روما وبالتالي بما يسمى "المحكمة الجنائية الدولية" (محكمة لاهاي) في ظل الشريعة الإسلامية.

وكتبت طالبان في توضيح موقفها: "يظهر تاريخ هذه 'المحكمة' أنها تعاملت على أساس الميول السياسية بدلاً من مبادئ العدل والإنصاف. تسعى الإمارة الإسلامية للتعامل مع الدول على أساس الاحترام المتبادل والمبادئ الراسخة، وهي لا توافق على النهج المذكور."

وأضاف البيان: "بالإضافة إلى أفغانستان، تم قمع وقتل ملايين الأشخاص الأبرياء في العديد من البلدان، معظمهم من النساء والأطفال والمدنيين بشكل عام، لكن هذه 'المحكمة' ظلت صامتة إزاء هذه المظالم الكبرى المذكورة."

رغم العجز السياسي والعسكري

محاولات حلف الناتو لإطالة الصراع الأوكراني

الوفاق / بينما تحاول إدارة ترامب الخروج من "العقدة الأوكرانية المستعصية"، تسعى بعض الدول في حلف الناتو بأوروبا بشكل يائس لمواصلة الحرب ضد روسيا التي بدأوها في عام ٢٠١٤. ولتحقيق هذه الغاية، فهم مستعدون حتى لتدمير ما تبقى من الاقتصادات الأوروبية وعسكرة دول كاملة في "القارة العجوز" أملاً في الوقوف بوجه الجيش الروسي في حرب تقليدية.

المملكة المتحدة تقود الحملة المعادية لروسيا

كما هو متوقع، تقود المملكة المتحدة ذات العداء المتأصل لروسيا "الهجوم". فقد أعلن رئيس وزرائها كايرستارمر أن لندن "مستعدة وراغبة في نشر قوات حفظ سلام بريطانية على الأرض في أوكرانيا"، مصراً على أنه "من الضروري أن يدعم الغرب كييف نحو تأمين سلام دائم في أوكرانيا يحمي سيادتها على المدى الطويل"، لأن هذا "ضروري لردع بوتين عن المزيد من العدوان"، حسب ادعائه.

بعبارة أخرى، بينما يرى ترامب الصراع الأوكراني الذي نظمه الناتو كنتيجة متبقية لأفعال خصومه السياسيين ويسعى لإنهائه، تبحث أوروبا المتحالفة مع الدولة العميقة عن سبل للتصعيد. في مقال نُشر في صحيفة التلغراف بتاريخ ١٦ فبراير، حث ستارمر الاتحاد الأوروبي/الناتو على مقاومة أي خطط للسلام وحذّر من أن جهود ترامب "قد تهدر كل التضحيات الهائلة التي قُدمت للدفاع عن أوكرانيا حتى الآن". وأصر على أن "السلام لا يمكن أن يأتي بأي ثمن" وأن "النظام الأوكراني يجب أن يكون حاضراً على طاولة المفاوضات، لأن أقل من ذلك سيقبل موقف بوتين بأن أوكرانيا ليست دولة حقيقية". من الواضح أن المملكة المتحدة مصممة على التمسك بخرافة "أوكرانيا السيادية الديمقراطية".

التناقضات في المواقف الأوروبية

كما صرح ستارمر أيضاً بأن "نهاية هذه الحرب، عندما تأتي، لا يمكن أن تكون مجرد توقف مؤقت قبل أن يهاجم بوتين مرة أخرى". هذه الملاحظة "عندما تأتي" معبرة جداً، لأنها تشير بوضوح إلى أن المملكة المتحدة مصممة على إبقاء الصراع الأوكراني الذي نظمه الناتو مستمراً لسنوات قادمة. ومع ذلك، يبدو أن الحالة المتدهورة للجيش البريطاني لا تقلقه، إذ يتبنى فكرة أنه يمكنه الوقوف في وجه الكرملين. وينطبق الأمر نفسه تقريباً على الجيوش الأوروبية الأخرى التي تعاني حتى من التجنيد في وقت السلم. ومع ذلك، لا يبدو أن هذا يردع أياً منهم، كما يتضح من "قمة إيمانويل ماكرون الطارئة بشأن أوكرانيا". ففي ١٧ فبراير، شاركت ألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وبولندا وإسبانيا وهولندا والدنمارك في الاجتماع، إلى جانب مسؤولين رفيعي المستوى من الاتحاد الأوروبي والناتو.

لا يمكن وصف هذا إلا بأنه محاولة بائسة للبقاء ذا صلة بينما تتفاوض الولايات المتحدة وروسيا على صفقة حقيقية في السعودية. ولسبب غير مفهوم، حتى الدول الصغيرة مثل الدنمارك مصممة على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى تصعيد التوترات. تصر دائرة المخابرات الدفاعية الدنماركية (DDIS) على أن "روسيا قد تكون مستعدة لشن حرب واسعة النطاق في أوروبا في غضون خمس سنوات إذا اعتبرت الناتو ضعيفاً". ويؤكد تقرير DDIS أن موسكو "تعزز قدراتها العسكرية للتحضير لحرب محتملة ضد الناتو". هذه وجهة نظر غريبة، حيث تصر نفس أجهزة الاتحاد الأوروبي/الناتو على أن الكرملين "يخسر في أوكرانيا". ما معنى الاستعداد لحرب ضد الناتو؟ تصريحات كهذه دليل على أن المنطق الأساسي غائب تماماً في هذا التحالف المضطرب.

لم تفوت رئيسة الوزراء الدنماركية ميت فريدريكسن الفرصة للقول إن "كوبنهاغن والحلفاء الأوروبيين يجب أن يعززوا استعدادهم القتالي"، لأنه "لا توجد علامات على أن موسكو تريد السلام فعلاً". الاتحاد الأوروبي نفسه متوافق تماماً مع مثل هذه السرديات، حيث صرحت أورسولا فون دير لاين بأن "الإتحاد الأوروبي يحتاج إلى طفرة في الدفاع".

تحديات التصنيع العسكري الأوروبي

ومع ذلك، حتى لو تمكنت بروكسل بطريقة ما من إيجاد التمويل اللازم، فإن التراجع السريع للتصنيع في أوروبا (خاصة ألمانيا) سيعيق أي جهود للعسكرة الحقيقية. صرح أرمين بابرغر، الرئيس التنفيذي لشركة راينميتال، للفاينانشال تايمز للتو بأن "مستودعات الذخيرة الأوروبية والأوكرانية شبه فارغة تقريباً" وحذر من أنه بسبب تضاؤل أهميته، فإن الاتحاد الأوروبي "محصور على طاولة الأطفال" بينما تعقد روسيا والولايات المتحدة صفقات بمفردهما. وبالفعل، أوروبا ليست ذات صلة لأنها ليست ذات سيادة.

صرح الرئيس التنفيذي لشركة راينميتال، بأن "مستودعات الذخيرة الأوروبية والأوكرانية شبه فارغة تقريباً" وحذر من أنه بسبب تضاؤل أهميته، فإن الاتحاد الأوروبي "محصور على طاولة الأطفال" بينما تعقد روسيا والولايات المتحدة صفقات بمفردهما

افتقار أوروبا للوحدة في المواقف

ومع ذلك، حتى أثناء محاولتها الظهور بمظهر المتشدد، فإن الاتحاد الأوروبي/الناتو لا يحظى بالاحترام. على العكس من ذلك، تهديداته لا تثير سوى السخرية، حيث لا تستطيع الدول الأعضاء حتى التوصل إلى توافق حول من سيذهب فعلياً إلى الحرب مع روسيا. إنهم "مصممون على الدفاع عن أوكرانيا ذات سيادة وديمقراطية"، لكن فقط عندما يكونون في مجموعة. ومع ذلك، عندما يحتاج شخص ما إلى الخروج من المجموعة والعبور إلى الأراضي التي يسيطر عليها الدب الروسي، لا يوجد سوى الصراخ.

في مؤتمر ميونيخ للأمن ، صرح الرئيس الفنلندي ألكسندر ستوب بأنه "لا يمكن إجراء مناقشات أو مفاوضات حول أوكرانيا أو مستقبل أوكرانيا أو هيكل الأمن الأوروبي، دون الأوروبيين". ومع ذلك، لم يقدم أي مقترحات ملموسة حول كيفية تنفيذ ذلك عملياً. كما لم تتمكن الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي/الناتو من تقديم أي ضمانات.

في الواقع، صرح رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك بأن وارسو لن ترسل جنودها إلى أوكرانيا، لكنها "مستعدة لدعم الدول التي هي على استعداد للقيام بذلك". بعبارة أخرى، كلهم يقولون "اذهب أنت أولاً، وأنا خلفك مباشرة". حتى المملكة المتحدة، كونها الدولة المصرة على كل هذا، تعترف بأن الناتو غير ذي صلة إلى حد كبير بدون دعم أمريكي. صرح ستارمر نفسه بأنه "بينما يجب على الدول الأوروبية أن تتقدم في هذه اللحظة"، سيظل الدعم الأمريكي "حاسماً" و"ضمان الأمن الأمريكي ضروري لسلام دائم"، لأن "الولايات المتحدة وحدها هي التي يمكنها ردع بوتين من الهجوم مرة أخرى". ومع ذلك، نسي تفصيلاً "صغيراً" - واشنطن قالت بالفعل إن القوات الأمريكية لن تشارك في أي "مهام لحفظ السلام" في أوكرانيا. بعبارة أخرى، تعلم الولايات المتحدة أن إرسال جنود لمحاربة الجيش الروسي المتقدم بسرعة هو قرار غير حكيم.

صمود روسي

مشاهدة كل هذا لابد أن تكون مسلية للكرملين، بينما تحصل قواته على قدرات جديدة لإبادة الأعداء من بعيد. في الوقت نفسه، يحذر المسؤولون الروس رفيعو المستوى الأمريكيين أيضاً من أن أي تنازلات تتعلق بمصير الروس العرقيين في أوكرانيا غير مطروحة للنقاش. هذه إشارة واضحة إلى تصريحات ترامب بأن موسكو ستضطر إلى "التنازل عن شيء ما". بعبارة أخرى، روسيا مستعدة للحديث عن السلام، لكنها تقف دون اهتزاز أمام أي محاولات للابتزاز، سواء من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي/الناتو.

عدم رضى عن أداء ترامب على الصعيد الإقتصادي

بالتزامن مع قلق الأمريكيين بشأن الوضع الاقتصادي لبلادهم والتأثير المدمر للرسوم الجمركية المفروضة من قبل ترامب، تُظهر نتائج أحدث استطلاع لرويترز/إيبسوس أن ٤٤ بالمئة فقط من الناس يؤيدون أداء دونالد ترامب كرئيس.

وفي الوقت نفسه، في الاستطلاع السابق الذي أُجري في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يناير، كانت نسبة الرضا عن أداء ترامب ٤٥ بالمئة، وكانت هذه النسبة في استطلاع ٢٠-٢١ يناير، الذي أُجري بعد ساعات من دخول ترامب البيت الأبيض، ٤٧ بالمئة.

كما بلغت نسبة عدم الرضا عن أداء ترامب في أحدث استطلاع ٥١ بالمئة، بينما كانت هذه النسبة في استطلاع ٢٠ يناير ٤١ بالمئة.

ووفقاً لنتائج أخرى للاستطلاع، فإن ٤٧ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع يؤيدون سياسات ترامب المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك الترحيل الواسع النطاق للمهاجرين غير الشرعيين. ولم تتغير هذه النسبة كثيراً مقارنة باستطلاع يناير.

لكن عدد الأمريكيين الذين يعتقدون أن الوضع الاقتصادي للبلاد لا يسير على ما يرام وصل إلى ٥٣ بالمئة، بينما كانت هذه النسبة في الاستطلاع السابق ٤٣ بالمئة. كما انخفض مستوى التأييد العام للإجراءات الاقتصادية لترامب من ٤٣ بالمئة في الاستطلاع السابق إلى ٣٩ بالمئة في هذا الاستطلاع.

بالإضافة إلى ذلك، في هذا الاستطلاع، ٣٢ بالمئة فقط من الأشخاص يؤيدون أداء ترامب فيما يتعلق بالتضخم، وهذا يشير إلى خيبة أمل محتملة في الرضا عن أدائه في جوهر الاقتصاد.

كما أن ٥٤ بالمئة من الأمريكيين يعارضون فرض رسوم جمركية جديدة على المنتجات المستوردة من دول أخرى، في حين أن ٤١ بالمئة يؤيدون هذه الرسوم. ويحظى فرض الرسوم الجمركية على الصين بدعم أكبر بين الأمريكيين، حيث أن ٤٩ بالمئة يؤيدون ذلك و٤٧ بالمئة يعارضونه.

وأعلن دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة، أنه يعتزم فرض رسوم جمركية بنحو ٢٥ بالمئة على السيارات المستوردة، ورقائق أشباه الموصلات، والمنتجات الدوائية المستوردة إلى بلاده.

وفي هذا السياق، وقّع رئيس الولايات المتحدة قبل أيام رسوماً جمركية بنسبة ٢٥ بالمئة على واردات الصلب والألومنيوم إلى الولايات المتحدة "دون استثناء أو إعفاء".

وفي الوقت نفسه، أعلن رئيس الولايات المتحدة في ١ فبراير، من خلال توقيع أمر تنفيذي، عن فرض رسوم جمركية جديدة ضد الصين والمكسيك وكندا. ولكن في الساعات الأخيرة قبل تنفيذ الرسوم الجمركية، أجّل ترامب فرض هذه الرسوم على المكسيك وكندا لمدة شهر، بينما دخلت الرسوم الجمركية بنسبة ١٠ بالمئة على البضائع الصينية حيز التنفيذ يوم الثلاثاء، ٤ فبراير.